الانتصارُ للحديث النّبويّ والأثر في كتاب «ارتكاز الفكر النَّحويّ»

أ. د. يوسف عبد الله الجوارنة(*)

ملخّص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على ظاهرة الاحتجاج (الاستدلال) بالحديث النّبويّ في النّحو العربيّ، والانتصار لها، عند الشّيخ محمود فَجَّال (١٩٣٩-٢٠١٥م) في كتابه «ارتكاز الفكر النَّحويّ على الحديث والأثر في كتاب سيبويه»، وهو آخر كتبه العلميَّة في سياق الاحتجاج بالحديث النّبويّ، المسألةِ التي شغلته بعد حصوله على الإجازة العالِميَّة في جامعة الأزهر سنة ١٩٧٨م، وأَخَذَت عليه فكره وقلبه، فقضى سنواتٍ طوالًا يعاين الحديث في مظانّه؛ فألَّف فيه غير كتاب، وحقّق أسفارًا نفيسة في هذا الميدان، منها «الاقتراح» للسّيوطيّ، وذَيَّلَه بـ «الإصباح» له، و«الفيض» لابن الطّيب، و«تخريج أحاديث الرَّضي في شرح الكافية» للبغداديّ.

أمَّا كتابُه «الارتكاز»، فكان - بعد تَبنّيهِ جوازَ الاستشهاد والاحتجاج بالحديث مطلقًا، وقراءةِ «الكتاب» ومُعاينتِه - مِسْكَ الختام؛ فقد استخرج

(*) أستاذ اللغويات بجامعة طيبة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. قسم اللغة العربية.

ورد إلى مجلة المجمع في ١٩/ ١٠/ ٢٠٢٢م

فيه ما يربو على (١٣٠) مئةٍ وثلاثين شاهدًا من حديثٍ أو أثرٍ، تؤكّد استشهاد سيبويه بالحديث والأثر، وتُبطلُ ما ادَّعاه ابنُ الضّائع وأبو حيّان، وتُعيد إلى الذّاكرة أنَّ سيبويه ظلَّ يَستفزُّه الحديث حتّى شَكَّلَ ظاهرةً في تكوينه العلميّ وثقافته اللغويَّة؛ فهو الذي دفعه إلى النَّحو واللغة، وأنّى له أنْ يَنْصرف عنه وكانَ سببًا في إغنائه النّحويّ واللغويّ؟!

الكلمات المفتاحيَّة: الاستدلال، الحديث النبويّ، الأثر، النحو، سيبويه، محمود فجّال

The conquering of the Hadith of the Prophet and the Athar as in the "foundation of grammatical thought" book

Prof. Dr. Yousuf Abdullah Al-Jawarneh
Linguistics Professor at Taibah University

Summary:

This study aims to stand on and defend the phenomenon of inferencing the Prophetic Hadith in Arabic grammar, as stated by Sheikh Mahmoud Fajjal (1939-2015 AD) in his book "The Syntactic Thought Dependence on Hadith and Impact in Sibawayh's Book," his last scholarly book in the context of inferencing the Prophetic Hadith, the issue that preoccupied him after obtaining his international license at Al-Azhar 1978 AD, And it caught his thoughts; as a result, he spent several years contemplating the hadith. He wrote several volumes on it and verified valuable work in the domain, including "Al-Iqtirah," by al-Suyuti's which he supplemented with "Al-Isbah", and Al-Fayd" by Ibn Al-Tayyib, and "Takhreej Ahadith Al-Radi in Sharh Al-Kafia" by Al-Baghdadi.

His book "Al-Irtikaz" was revealed after he adopted the permissibility of interpreting and inferring the hadith, as well as reading and examining the book - with which he held the conclusion. In it, he extracted more than (130) one hundred and thirty evidence confirming

Sibawayh's quoting of "Hadith" and "Athar", invalidating what Ibn al-Dha'i' and Abu Hayyan claimed, and recalling that Sibawayh was provoked by the hadith until his linguistic education formed and enriched; It was the Hadith who pushed him to learn grammar and language, and how could he turn away from it?!

Key words: Inferencing, Al-Hadith Al-Nabawi, Alathar, Grammar, Sibawayh, Mahmoud Fajjal.

مقدّمة:

يُعدُّ الأستاذ الدّكتور الشّيخ محمود بن يوسف فَجَّال الحَلَبيّ (١٩٣٩-٢٠١٥م) الملقَّب بشيخ النُّحاة[١]، من علماءِ سوريَّة الكبار في العصر الحديث في علوم النّحو والصّرف. وُلدَ في حلبَ سنة ١٩٣٩م، ونشأ فيها نشأةَ علمٍ وطَلَب، فحُبّب إليه الكِتابُ منذُ نُعومة أظفارِه، وأخذَ العلمَ عن شيوخها وكُبرائها، وعلى رأسهم العلّامةُ الشّيخ محمّد النّبهان الحلبيّ (١٩٠٠-١٩٧٤م)، الذي غدا شيخَ محمودٍ وقبلتَه في العلوم كلّها، ومنهم الشّيخُ العالمُ اللغويّ عبد الرحمن زين العابدين (١٩٠٤-١٩٩٠م)، والشّيخُ عبدُالله سراج الدّين الحُسينيّ (١٩٢٤-٢٠٠٢م) وغيرهم. وفي دمشقَ تلقّى على علمائها، منهم العلّامةُ الشَّيخ إبراهيم اليعقوبيّ الحَسنيّ الجزائريّ (ت١٩٨٥م)، والشَّيخُ حسن حبنَّكة الميدانيّ (ت١٩٧٨م). وأخذ في القاهرة - إذْ يَمَّمَ شَطرها لإكمال دراساته المنهجيَّة- على الشّيخ محمد رفعت محمود فتح الله (ت١٩٨٤م)، والعلاَّمة عبد السّلام هارون (ت١٩٨٨م)، وغيرهما.

تَخرَّج الشّيخُ محمودٌ في كليَّة اللغة العربيَّة بجامعة الأزهر، وحَصَلَ على الدَّرجتين العلميَّتين في النّحو والصّرف، بإشراف شيخه الأستاذ الدّكتور محمّد رفعت محمود فتح الله:

(١) يُنظر ترجمته: الدُّرر الحِسان في تراجم أصحاب السَّيّد النَّبهان، أحمد عبّوش، ٢/ ٢٦١-٣٦١.

- الماجستير عام ١٩٧٤م، عن رسالته العلميَّة «شرح قواعد الإعراب للكافيجيّ (ت٨٧٩هـ): تحقيقًا ودراسة».

- والدُّكتوراه عام ١٩٧٨م، عن أطروحته العلميَّة «الكافي في شرح الهادي للزّنجانيّ (ت٦٥٦هـ): تحقيقًا ودراسة»[٢].

تَصدَّر الشّيخ للتّدريس في مدينته حلب، في «دار نهضة العلوم الشّرعيَّة» التي أسّسها شيخُه محمّد النّبهان سنة ١٩٦٤م، وكانَ خطيبًا مفوَّهًا في غير مسجدٍ من مساجدها. وانتقلَ للعمل في المملكة العربيَّة السّعوديَّة، منذُ حصوله على درجة الدّكتوراه العالِميَّة في الأزهر عام ١٩٧٨م، فدرَّس في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميَّة خمسةً وعشرين عامًا في فَرعَي الجامعة بأبها والأَحساء. ثم انتقل إلى وزارة الشُّؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدَّعوة والإرشاد، وعمل مستشارًا للوزير حتى وفاته في (١٢/ ٣/ ١٤٣٧هـ الموافق ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٥م)، رحمه الله رحمة واسعة، وأجزلَ مثوبته، وتَقبَّله في الصّالحين.

أمَّا هذا البحث، فيَهدفُ إلى الوقوفِ على ظاهرةِ الاحتجاجِ بالحديثِ النّبويّ في النّحو العربيّ والانتصارِ لها، عند الشّيخ محمود فجّال في كتابه «ارتكاز الفكر النَّحويّ على الحديث والأثر في كتاب سيبويه»، وهو آخرُ نَتاجه العلميّ بعامَّة وفي ظاهرةِ الاحتجاجِ بالحديث النّبويّ بخاصَّة، وفيه استخرج (١٣٧) سبعةً وثلاثين ومئةَ شاهدٍ من حديثٍ أو أثر، يؤكّد بها أنَّ سيبويه استشهدَ بالحديث واحتجَّ به وله وإنْ لم يَنْسبه لرسول الله ﷺ. ولم أرَ أحدًا من قبلُ وَقفَ على هذا الكتاب، سوى مقالةِ الدّكتور عبد الإله

(٢) صدر أخيرًا عن دار النُّور المبين للنّشر والتَّوزيع في عَمّان/ الأردن، ط١، ٢٠٢٠م، في خمسة مجلّداتٍ كبار (أربعة في النّحو بتحقيقه، والخامسُ في التّصريف، بتحقيق ولده الدُّكتور أنس محمود فجّال).

النّبهان التي عَرَّف فيها بالكتاب[٣]، وأنَّه كتابٌ يَصبُّ في سياق الاحتجاج بالحديث النّبويّ في قواعد العربيَّة، وأنّى لسيبويه أنْ يَنْصرف عنه وكانَ سببًا في إغنائه النّحويّ واللغويّ.

وقد جعلتُ البحثَ الذي اتَّبعتُ فيه المنهجَ الوصفيّ (التّحليليّ) على النّحو الآتي:

- مقدّمة: أوجزتُ فيها نُبذةً عن الشّيخ فَجّالٍ رحمه الله.
- المبحث الأوّل: وقفتُ فيه عند رحلة فَجّالٍ مع الحديث النّبويّ الشّريف، وجهده في التّصنيف فيه.
- المبحث الثاني: تَحدَّثت فيه عن كتاب «ارتكاز الفكر النّحويّ»: بنيةُ الكتاب، والحديثُ النّبويُّ في كتاب سيبويه، وشواهدُ الارتكاز.
- الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

وفي النّهاية، أرجو من الله العليّ القدير أنْ أكونَ وُفّقتُ في البحثِ وإخراجه على الصّورة المثلى، وهو وليُّ التّوفيق، والهادي إلى سواء السّبيل.

المبحث الأوّل: فَجّال والحديث النّبويّ

يُنظر إلى كتاب «ارتكاز الفكر النَّحويّ على الحديث والأثر في كتاب سيبويه»، على أنَّه آخرُ كتبِ الشّيخ العلميَّة في سياق الاحتجاج بالحديث النّبويّ، المسألةِ التي شَغَلته بعد حصوله على الإجازة العالِميَّة في جامعة الأزهر، وأَخَذَت عليه فكرَه وقلبَه، فقضى سنواتٍ طوالًا يُعاينُ الحديثَ في مَظانّه؛ فكان أنْ أخرج كتابينِ في صميمِ المسألة، انتصر فيهما للحديث في قواعد العربيَّة، وعنده أنَّ الحديثَ هو المصدرُ الثاني للنّحو العربيّ بعد القرآن، كما أنَّه في المرتبة الثّانية بعده في الفصاحة والبيان. والكتابان هما:

(٣) نُشرت في مجلّة مجمع دمشق، مج٨٩، ج٣: ص٧٦٧-٧٧٣.

الأوّل: الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ[٤]:

فيه دَرْسٌ مستفيضٌ لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ، في (١٣٦) صحيفة، والقسمُ الثّاني دراسةٌ نَحويَّة للأحاديث الواردة في أكثر شروح الألفيَّة، في (١٧٤) صحيفة. وقبلهما تمهيدٌ، لم يهدف فيه إلى بيان فصاحة الرّسول وبيان قوله؛ فهو أفصحُ مَنْ نَطَق بالضّاد، بل جعله بساطًا لمبحثه الرَّئيس في الاحتجاج بالحديث. وقد رأى في الكتاب الاستشهادَ بألفاظ ما يُروى في كتب الحديث المدوّنة في الصّدر الأوّل وإنِ اختلفتْ فيها الرّواية[٥]، يُستثنى منها الألفاظ التي تَجيء في رواية شاذّة، أو يغمزها بعضُ المُحَدّثين بالغلط والتّصحيف؛ ومع ورودها، لا تكون حجّة لترك الاحتجاج به جملة، بل يُترك الاحتجاجُ بها فقط، كما وَقَعَ في الأشعار غلطٌ وتصحيف، وهي - أي: الأشعارُ - حُجّة من غير خلاف.

وخلص في نهايته إلى جملةِ نتائجَ -انتزعها بعدُ في فِصْلةٍ وَسَمَها بـ «الحديثُ النَّبويُّ يَنْبوعٌ فيّاض للنَّحو العربيّ»[٦]- جَزَمَ من خلالها أنَّ الاستشهادَ والاحتجاج بالحديث النَّبويّ الثّابتِ عن رسولِ الله ﷺ ضرورةٌ، ونَبَذَ كلَّ الآراء السّاقطة المتهافتة في هذا السّياق، وأعلن في ذيلها أنَّه يتبنّى الاستشهاد بالحديث مطلقًا، سواءٌ أكان مرويًّا باللفظ أم بالمعنى.

الثّاني: السَّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النَّحو العربيّ[٧]:

هذا الكتابُ متّصلٌ بسابقه وتَكملةٌ له، وفيه دراستان:

---

(٤) الطّبعة الثّانية، دار أضواء السّلف، الرّياض، ١٩٩٧م. ولعلَّ (ط١)، صدرت سنة ١٩٨٢م، عن نادي أبها الأدبيّ.

(٥) انظر: ص١٣١، ١٣٢.

(٦) نشرها في «رسالة الطّالب المسلم» بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميَّة، ع٥/ ١٩٨٣م.

(٧) الطّبعة الثّانية، دار أضواء السّلف، الرّياض، ١٩٩٧م. ولعلَّ (ط١)، صدرت سنة ١٩٨٦م، عن نادي أبها الأدبيّ.

- الأولى في (١١٨) صحيفة، لِدَحْض شُبُهات مانعي الاحتجاج بالحديث، وهي ردُّ شبهات: روايةِ الحديث بالمعنى، وروايةِ الأعاجم، والتّصحيفِ والتّحريف، والوَضْعِ في الحديث. وقد خَلَص إلى أنَّ نَقَلَةَ الحديثِ حُفّاظٌ ضابطون، وشهودٌ مُؤتَمَنون، مَدْفوعين بحبِّهم له، وحِرْصهم على نَقْلِه كما سَمعوه، خوفًا من التّبديل والتّغيير[٨].

- والثّانية في (٤٣٥) صحيفة، لدَرْس الأحاديث الواردة في «شرح الكافية» للرّضي الأستراباذيّ، دراسةً نحويَّة.

والدّراستان مسبوقتان بتقدمةٍ، أكَّدَ فيها ضرورةَ الاستشهاد بالحديث، وتَبنَّى في الكتاب فكرةَ ابنِ الطّيّب التي كانت مُنطلقَه في كلِّ بحوثِه الحديثيَّة، وذَكَرها في الكتاب الأوّل، وهي عدمُ خبرة النّحويين بفنِّ الحديث روايةً ودرايةً، وعدمُ شُغْلهم به وانقطاعِهم له[٩].

أمّا الخاتمة، فقد أحسنَ في اختيار عنوانات نتائجها العَشْر، استخلصَها من مهارته في علمِ الحديث، واطّلاعِه الواسع في كتب النّحويين، وإنْ دَلَّ فيدلُّ على طولِ باعه في كلا العلمين- ومنها[١٠]: الرّوايةُ بالمعنى مرتبطةٌ بعصر التّدوين، وقَبولُ روايةِ العَجَميّ إذا اجتمعت فيه شروط الرّواية (العقلُ، والضَّبطُ، والعدالةُ، والإسلام)، والصَّحابةُ عَرَبٌ خُلَّصٌ يُحتجُّ بكلامهم، وتَنْبيهُ الحُذّاقِ على التّصحيف والتّحريف بكلّ دقَّة، والحديثُ الموضوعُ ليس بحديثٍ، ومنها النتيجة العاشرة التي أعادَ فيها صُدودَ النّحويين عن الاحتجاج بالحديث إلى ثلاثة أسباب، مُلخَّصها أنَّ بضاعةَ

(٨) انظر: السّير الحثيث، ص١٢.

(٩) السّابق، ص٨.

(١٠) انظر: السّابق، ص٥٤٤-٥٥٣.

النّحويين من فنّ الحديث مُزجاة، وذلك دَفَعَ بعضَهم إلى الخوفِ من الوعدِ والوعيد في الكَذِبِ على رسولِ الله ﷺ، فضلًا عن إيراد المانعين شُبُهاتٍ حول الحديث، اعتلُّوا بها من الاحتجاج بالحديث في النَّحو.

هذا في التأليف.

أمَّا التَّحقيق، فقد اعتنى بكتبٍ تراثيَّة نفيسةٍ لها اتّصالٌ وثيقٌ بموضوعِه، فحقَّقها تحقيقًا علميًّا مُدهشًا:

أوَّلُها: «الاقتراح في أصول النّحو وجَدَله» للجلال السّيوطيّ (ت٩١١هـ):

اعتمد في تَحْقيقه أربعَ نُسخٍ خطّيَّة، وذَيَّلَه بكتابه «الإصباح في شرح الاقتراح» في طبعتين[١١]، زاد في الثّانيّة مبحثين: أحدهما تمهيدٌ في (١٣) صحيفة، تحدَّث فيه عن أوَّليَّة أصول النّحو. وثانيهما دراسة مطوَّلة في (٧٧) صحيفة، تَحدَّث فيها عن الإمام السّيوطيّ (حياتِه وعلمه)، وعن منهجه في كتابه «الاقتراح»، فَعَرَضَ لآراء السّيوطيّ وناقشها ووضَّحها في (٦٣) صحيفة، منها تعليقه على الاحتجاج بالحديث الشّريف الذي تابع فيه السّيوطيُّ[١٢] ابنَ الضّائع (ت٦٨٠هـ) وأبا حيّان (ت٧٤٥هـ) حَذْوَ القُذّة بالقذَّة؛ فرأى أنَّ الصَّحابة الذين رَووا الحديث بالمعنى، هم أربابُ اللسان، وأَعلمُ النّاس بمعاني الكلام، والاستشهادُ بكلامهم - وهم عربٌ فصحاءُ - لا يَضرُّ، فإنَّهم أَوْلى من غيرهم ممَّن تقدّمهم من الجاهليين. لذلك، فإنَّ الرّواية بالمعنى ليست سببًا مقنعًا في عدم احتجاج النُّحاة بالحديث النّبويّ في النَّحو العربيّ.

---

(١١) الطّبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م. والطبعة الثانية، نَشَرَتْها مكتبة الثّقافة الدّينيَّة بالقاهرة، ٢٠١٤م.

(١٢) انظر: الاقتراح مذيَّلًا بالإصباح، ص (٥٩-٦٦).

ثمَّ تبنّى رأي الدَّماميني (ت٨٢٧هـ) في كتابه «تعليق الفرائد»، في الردّ على أنَّ الأحاديثَ تَداولتها الأعاجمُ والمُولَّدون قبل تَدوينها، ومُلخَّصُه[١٣] أنَّ كثيرًا من المرويّات وَقَعَ في الصّدر الأوّل قبل فساد اللغة العربيَّة، والمُبدِّلون يَسوغُ الاحتجاج بكلامهم؛ فاللفظان: «المُبدَلُ» و«المُبدلُ منه»، يَصحُّ الاحتجاج بهما، فلا فرق بين الجميع في صحّة الاستدلال. واستشهد فَجّالٌ على ذلك بما ورد في القرآن الكريم من ذِكْر القصص القرآنيّ مُجمَلًا في موضع ومُفصَّلًا في موضع آخر[١٤]، وأنَّ هذا الاختلاف مألوفٌ في القرآن، وهو ثابت بالتّواتر، وذلك لا يَمْنع وُجودَه في الحديث النّبويّ. واعتمدَ كلامَ ابنِ الطَّيّب الفاسيّ في أنَّ ابن مالك لم يُثبت قواعدَ لم تكن، ولا حُكمًا غيرَ معروف[١٥]، وإنَّما يُرجّحُ بالحديث بعضَ الآراء التي ضَعَّفها الجمهور، ويُقوّي بعضَ اللغات الغريبة...إلخ. وهذا الصّورة عند النّحويّين هي غيرُها عند اللغويّين الذين أثبتوا في مُدوَّناتهم الحديثَ والأثرَ في إثبات اللغة، وإنَّ نظرةً في معاجم اللغة فيها مندوحة للاحتجاج بالحديث النّبويّ، وكانت كتبُ «غريب الحديث» واحدة من مصادرهم في بناء مُدوّناتهم اللغويَّة.

ثانيها: «فيضُ نَشْر الانشراحِ من رَوْض طيِّ الاقتراح»[١٦] لابن الطّيّب الفاسيّ المَغْربيّ (ت١١٧٠هـ):

هذا الكتاب أعاد فيه مصنِّفُه القولَ بالاحتجاج بالحديث النّبويّ في اللغة والنّحو، إذْ كان عَرَضَ له في كتابه «تحرير الرّواية في تقرير الكفاية»، الذي

(١٣) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ٤/ ٢٤٠-٢٤٣.

(١٤) انظر: الإصباح بذيل الاقتراح، ص١٧٩، هـ١.

(١٥) انظر: الاقتراح مذيّلًا بالإصباح، ص٦٤، وفيض نشر الانشراح، ١/ ٤٥٠.

(١٦) الطّبعة الثّانية، دار البحوث للدّراسات الإسلاميَّة وإحياء التّراث، دبي، ٢٠٠٢م.

شرح فيه مَتْن «كفاية المتحفّظ» لابن الأجدابيّ (ت ق٥)، قال، وأفاض في القَوْل: «الحديثُ الشّريف...، هو الذي ينبغي التَّعويلُ عليه والمَصيرُ إليه، إذِ المتكلِّمُ به أفصحُ الخَلْقِ على الإطلاق...، فالاحتجاجُ بكلامه عليه السَّلام، الذي هو أفصحُ العبارات وأبلغُ الكلام، مع تأييدِه بأسرارِ البلاغةِ ودلائلِ الإعجاز من المَلِك العلّام- أولى وأجدرُ من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف...، على أنَّا لا نعلمُ أحدًا من علماء العربيَّة خالَفَ في هذه المسألة إلّا ما أبداه الشّيخ أبو حيّان في «شرح التَّسهيل»، وأبو الحسن ابنُ الضّائع في «شرح الجُمَل»، وتابعهما على ذلك الجلال السّيوطي، فأُولِع بنقل كلامهما»[١٧]، ثمَّ قال: «الحقُّ ما قاله الإمامُ ابن مالك عَلّامةُ جَيّان، لا ما قاله أبو حيّان، و... كلام ابن الضّائع كلامٌ ضائع»[١٨].

وانتصارُ ابن الطّيّب للحديث، جَعَلَ الشّيخَ فَجّالًا يُمعن النّظر فيه، ويُحبّه فيه، قال: «مِمَّا أعجبني فيه تَحمُّسُه وانتصارُه لظاهرة الاستشهاد بالحديث النّبويّ في النّحو واللغة، لقد أَعملَ فكره الفذَّ، وأجالَ قلمَه البليغَ، وعلمَه الواسعَ في مناقشة هذه الظّاهرة، وقد أخذ القوسَ باريها، فأشبع فيها البحثَ، فلم يترك لقائلٍ مَقالًا، ولا لمتكلّمٍ كلامًا، ووضع الحقَّ في نصابه، بلسانٍ مبينِ المنهج، مُطَّردِ السّياق»[١٩].

ورَدَّ ابنُ الطَّيّب ادَّعاءَ أبي حيّان الذي أعاد عدمَ استدلالِ نُحاةِ البلدين ومَن تابعهم مِن نُحاة الأقاليم، إلى سببين[٢٠]: أحدهما جواز رواية الحديث

(١٧) تحرير الرّواية في تقرير الكفاية، ص٩٦.

(١٨) السّابق، ص١٠١.

(١٩) فيض نشر الانشراح، ١/ ١١ (مقدّمة التّحقيق).

(٢٠) انظر: التّذييل والتّكميل، ١٦/ ١٥٢ وما بعدها.

بالمعنى، وقد تابع فيه شيخَه أبا الحسن الضّائع، وثانيهما: أنَّ كثيرًا من الرُّواة كانوا غير عربٍ، ولا يَعْلمون لسانَ العَربِ بصناعة النَّحو- رَدَّه بأنَّ عدم استدلالهم بالحديث يَعود إلى عدم تَعاطيهم إيّاه، وقلَّةِ إسفارِهم عن مُحيّاه، وأنَّه لم يكن مُدوَّنًا مستعملًا استعمالَ القرآن والشّعر، ولعدم شُهرته بينهم تركوا الاحتجاج به، لكنَّهم لم يَمْنعوه(٢١).

هذا الرأيُ تَبنّاه فجّال وراح يُدندنُ حوله، قال: «إنَ عدم استدلال بعضهم بالحديث على أنّه مَرفوع للنّبيّ ﷺ، لا يَعني أنَّهم لا يُجيزون الاستدلال به، وإنّما يَعني عدم خبرتهم بهذا العلم الدّقيق، وهو علمُ رواية الحديثِ ودرايته، لأنَّ تَحْصيلَه بحاجة إلى فراغ، وطولِ زمان، كما يَعني عدم تَعاطيهم إيّاه»(٢٢).

وقال: «لعلَّ منشأ تلك الفكرةِ الخاطئةِ (يقصد: رَفْض الاحتجاجِ بالحديث عند القدامى)، هو أنَّ القدامى سَكَتوا عن الاستشهاد بالحديث، واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة: نصوص فصحاء العرب»(٢٣).

وكان ناظرُ الجيش أمعن قبله في الرّدّ على شيخِه أبي حيّان، في كتابه شرح التّسهيل المعنون «تمهيد القواعد»(٢٤).

ثالثها: «تخريج أحاديث الرَّضي في شرح الكافية»(٢٥) لابن عمر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ):

قدَّم له بتصدير (بخطّ يده الجميل) أجابَ فيه عن دَعوى أبي حيّان مَنْعَ الاحتجاج بالحديث للسّببين المعروفين: رواية الحديث بالمعنى، ورواية الأعاجم له- من وجوهٍ عدَّة، منها: أنَّ النّحويين القدامى لم يَرفض أحدٌ منهم

(٢١) انظر: تحرير الرّواية، ص٩٧، ٩٨.

(٢٢) الحديث النبويّ في النّحو العربيّ، ص١٠٩، ١٢٦.

(٢٣) السّابق، ص١١١.

(٢٤) انظر: تمهيد القواعد، ٩/ ٤٤١٠ وما بعدها.

(٢٥) إصدار نادي المنطقة الشّرقيَّة الأدبيّ.

الاحتجاج بالحديث، وأنَّ الرواية بالمعنى مَرْفوضة في الأحاديث الجوامع، والمُتعبَّد بلفظها، لكنّها مَقْبولة فيمن تَوافرت فيهم شُرُوطُ الرّواية: العلمُ، ومعرفةُ الألفاظ وأساليب العربيَّة، والخبرةُ بمدلولاتها، والوقوفُ على الفروق الدّقيقة بين ألفاظها، مع أنَّ الرّواية بالمعنى توقّفت بعد تدوين الحديث في عصور الاحتجاج؛ لأنَّ تدوينه حصل «قبل فساد اللغة عند المُدقّقين».

ومنها أنَّ عدمَ احتجاجِ قُدامى النّحويين بالحديث في مُصنَّفاتهم، يَعودُ إلى عدمِ تَعاطيهم هذا العلم، وعدمِ ممارستهم إيّاه. وفيه كَرَّر تَبنّيه فكرةَ الاستشهاد بالحديث مطلقًا في تقعيد القواعد، لما فيها من شموليَّة النّظرة وسداد الأحكام، وأنَّ الحديثَ يَنبوعٌ فيّاض «يُصبح به رَبْعُ النَّحو خَصيبًا».

المبحث الثاني: ارتكاز الفكر النّحويّ

أولًا: بنية الكتاب

لا أبالغُ إذا قلتُ: إنَّ فكرة هذا الكتاب بدأت في قوله في كتابه «الحديث النَّبويّ في النّحو العربيّ»: «لو صَحَّ أنَّ القدماء لم يَسْتشهدوا بالحديث، فليس معناه أنَّهم كانوا لا يُجيزون الاستشهاد به؛ إذْ لا يَلْزمُ من عدمِ استدلالِهم بالحديث عدمُ صحَّةِ الاستدلال به...، وفي الكتاب نصوصٌ كثيرة توافقُ الأحاديث النّبويَّة، وقد أحصيتُ ثمانية نصوصٍ منها، ولكنَّ سيبويه لم يَسْتشهد بها على أنّها أحاديثُ من النبيّ، بل على أنَّها من كلام العرب»[٢٦].

لذلك، اختتمَ رحلته الشّاقَّة في الانتصارِ للاحتجاج بالحديث في القواعد النَّحويَّة، بهذا الكتاب النَّفيس غير المَسْبوق: «ارتكاز الفكر النحويّ»[٢٧]، بعد

(٢٦) الحديث النبويّ في النّحو العربيّ، ص٩.

(٢٧) نشرته مطابع شرقان الغامديّ، الرّياض، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٤م.

تَبنّيه جوازَ الاستشهاد والاحتجاج بالحديث مطلقًا؛ فاجتهد واستخرج - في كتاب سيبويه- ما يزيد عن (١٣٠) مئةٍ وثلاثين شاهدًا من حديثٍ أو أثرٍ، سواءٌ أكان الشّاهد جملةً أم كلمةً دالّة فيه، أي: في «الكتاب»، لِما دُوّن في مصادر الحديث والأثر؛ يقينًا منه أنَّه يَبْعدُ أنْ يكونَ نَحْوٌ «غيرَ مُرْتكزٍ على ركنٍ وثيقٍ من كلام أفصحِ العرب ﷺ على الإطلاق»[٢٨].

وإنَّ هذا الصَّنيع، ليُعدُّ مأثرة من مآثر الشّيخ فَجّال، انتصر فيها للحديث النّبويّ، وأنَّه مَعينٌ ثَرٌّ تَغْنى به قواعدُ العربيَّة من غير اجتزاءٍ ولا التواء، وأنَّ العربيَّة ما حُفظتْ - في زَعْمه - إلّا بما حَباها الله من قرآنٍ مَجيد، وسُنَّة جامعة، وصَحْبٍ كرام.

وقَسَّمَ الشّيخ فجّال الكتابَ قسمين:

القسم الأوّل: جَعَلَه في ثلاثة أبواب: تحدَّث في الباب الأوَّل عن سيبويه في مطالبَ كثيرةٍ، منها مَطلبانِ عن طريقته في إيراد الحديث والأثر في «الكتاب»، وعن سببِ إحجامِه عن نسبتهما فيه. وقد ذهبَ إلى أنَّ أسلوبَ سيبويه في نقل الشّواهد الشّعريَّة والنّثريَّة من غير نسبةٍ إلى قائليها، انْسَحَبَ على الحديث والأثر[٢٩]، وهو مَنهجٌ اتَّبعه في «الكتاب» الذي لقي حَظْوة عند العلماء بعدُ، ما خلا الحديثَ فقد تَوانَوا في الوقوفِ عليه والانتباه إليه، ولو أنَّهم وَقَفوا على طريقة سيبويه لأدركوا عنايته بالحديث والأثر، ممّا دعا فجّالًا إلى إعادة قراءة «الكتاب» قراءةً متأنّيةً، وتأمُّلِه ومُعاينته، إذْ عَثَرَ فيه على ألفاظٍ وأساليبَ «تُوافقُ لغةَ الحديثِ والأثر، يَعْزوها للمجتمعِ العربيّ الذي عاشَ فيه»، وهو مجتمعٌ «انتشرَ فيه حفظُ القرآن وكتابةُ الحديث والأثر، وتَناقلَ النّاسُ

(٢٨) ارتكاز الفكر النّحويّ، ص١٦.

(٢٩) انظر: السّابق، ص٥٧، وانظر طريقته في إيراد الحديث والأثر، ص٦٠-٦٦.

ذلك جيلًا بعد جيل، حتّى أصبحت النّصوصُ من الكتاب والسّنَّة لغةَ العصر التي انطلقتْ على ألسنةِ النّاس»[٣٠]، غير أنَّ ملامحَ الأحاديث والآثارِ ضاعت في «الكتاب»؛ بأسلوب سيبويه في عَرْضه لها في سياقِ القواعد النَّحويَّة والاستشهاد لها، فراح فجّالٌ يَتعقَّبُها في مَظانّها في «الكتاب»، عاتبًا على سيبويهِ أنَّه لم يُصرّح عند الاستشهاد بأنَّ ذلك قولُ الرَّسول عليه السّلام، أو قولُ الصّحابة رضوانُ الله عليهم- يَحدوه إلى ذلك قولُه: «فتراه - أي: سيبويه - يَسْتشهدُ بالسُّنَّة بحيثُ لا نُشاهدُ تَصْريحًا ولا تَلْويحًا، بل ولا إشارةً تَهْدي الدّارسَ إلى أنَّ هذا مِن حديثٍ أو مِن أثرٍ، بل يكتفي بأن يقول: و«مثلُ ذلك»، و«قولهم»، و«قال بعضُ العرب»، و«تقولُ»، و«يَقول»، و«نحو»، و«قال»، و«ذلك قولك»،... إلخ»[٣١].

وعليه، فقد ذهبَ الشّيخ - رحمه الله - إلى أنَّ عُزوفَ سيبويهِ عن عَزوِ الأحاديث والآثار إلى الرَّسول الكريم والصّحب الكرام، هو خوفُه من السُّقوطِ في الخطأ والزَّلل[٣٢]، وحديثُ رسول الله ﷺ منها بخاصَّة، مع ما وُصفَ به سيبويهِ من الوُثوقيَّة والإتقانِ، والصّدقِ والأمانةِ في الرّواية والنّقل.

أمّا الباب الثّاني، فقد أعاد فيه القولَ بظاهرة الاحتجاج بالحديث والأثر على إثبات القواعد النّحويَّة، وموقفِ النّحويين منها، وأنَّه اعتمد المذهب الأوّل القاضي بالجواز مطلقًا[٣٣]، وأنَّ ما زَعَمه ابنُ الضّائع وتلميذُه أبو حيّان، إنّما كانَ عَصَبيَّة لسيبويه وانتصارًا له ليس غير[٣٤].

(٣٠) السّابق، ص٥٩.
(٣١) السّابق، ص٦٦.
(٣٢) انظر: السّابق، ص٦٨.
(٣٣) انظر: السّابق، ص٨٦، ٨٧، ٩٣، ١٠١.
(٣٤) انظر: السّابق، ص٨٦، ٨٧، ٩٣، ١٠١.

وفي الباب الثالث، عَقَدَ مقارنة بين الحديث والشّعر، وأنَّ ما قيلَ في الحديث قيلَ مثلُه في الشّعر، ليؤكّد أنَّ مَنْزِعَ النّحويّين إلى الشّعر دون الحديث والأثر، فيه العلَّة نفسُها التي أُخِذت عليهما من الرّوايةِ بالمعنى، والرّواةِ العَجَم، ووقوعِ اللحن فيما رُوي من الحديث؛ فقد بيَّن أنَّ سيبويه لم يَلْتزم بروايات الدّواوين، ما يَدلَّ على أنَّ الشّعر يُروى بالمعنى، وأنَّ بعضَ الشّواهدِ الشّعريّة مَرويَّةٌ على غير وَجْه.

لكنَّ الشّعر وكلامَ العرب المنثورَ في عقيدة النّحويّين شيءٌ، والحديثُ الشَّريف شيءٌ آخر؛ ففي الوقت الذي لم تكن لهم بالحديث درايةٌ ودُربة، كانَ الشّعرُ قبلتَهم ووجهتَهم، ارتحلوا في طَلَبه، وجابوا الصّحراء في «نجد» و«تهامة» و«الحجاز»، كي يُقيّدوا اللغة والنّحو في مظانّهما عند الأعراب الخُلَّص الذين لم يَتَسرَّب اللحن إلى ألسنتِهم، وفي ذلك مَندوحةٌ؛ أنَّ رواية الشّعر غيرُ رواية الحديث؛ فالشّعر مَظهرٌ من مظاهرِ الحياة المُجتمعيَّة وسِجلٌّ حافلٌ لكلِّ تفاصيلها، قد يردُ فيه الخطأ في النّقل والتَّقييد. أمَّا الحديثُ، فيضاف إلى ذلك، أنَّه وحيٌ وتَشريع ومنهجُ حياةٍ، لا يَسعُ المُشتغلين بلغة العرب الخطأُ فيه بحالٍ، لأنَّ من كَذَب فيه وفي نَقْله، فقد تَبوَّأ له مقعدًا في النّار.

القسم الثاني: جَعَلَه للأساليب والألفاظ الموافقة للحديث والأثر في كتاب سيبويه من خلال طريقته ومنهجه في الكشف عن ذلك فيه[٣٥]، إذْ قام منهجُه في عَرْض الشّواهد على:

- بيان النّصِّ من حديثٍ أو أثرٍ في كلام سيبويه، على أنْ يكون مدوَّنًا في دواوين السنَّة، بتحديد الكلمة أو الكلمتين أو الجملة الموافقات.

(٣٥) انظر: ارتكاز الفكر النّحويّ، ص١٦٣-١٦٤.

- وترقيمِ الشّواهد بأرقامٍ متسلسلة.
- وإيرادِ أقوالِ العلماء في شَرْح المُوافقِ منها للحديث أو الأثر.
- وتَخْريجِ الأحاديث والآثار في مَظانّها.
- والإشارةِ إلى بعض مَن استشهد بها من النّحويين، والتّنصيصِ على مَن نَصّ: إنَّه حديث أو أثر.

ثانيًا: الحديث في كتاب سيبويه

يُنظرُ إلى سيبويهِ على أنَّه أوَّلُ المحتجّين بالحديث والأثر[٣٦]؛ على أنَّهما من كلام العرب، وإنْ لم يُصرّح برفعهما. وفي كتابه شواهدُ حديثيّةٌ كثيرة كان يَقْتصرُ فيها على موطن الشّاهد فقط، قال فجّال: «وهذه الطّريقةُ في الاستشهاد بالكلمةِ وجزءِ الجملة، هي طريقةُ سيبويه في الحديث والأثر وكلام العرب، حتّى إنَّه قد يستعملُها في القرآن العزيز»[٣٧]. وقال في موضع آخر: «وأغلبُ الظنّ أنَّ شيوخ سيبويهِ الذين أخذوا عن العرب ورَوَى عنهم سيبويه، قد انطلقتْ على ألسنتهم جُمَلٌ وألفاظٌ وعباراتٌ كانت تَنْطلق على ألسنةِ الرُّواة، فأخذَها سيبويه وسَجَّلَها في كتابه على أنَّها من كلام العرب، وهي في الأصل واردةٌ في لغة الحديث والأثر»[٣٨]. لذلك، حَرَص - رحمه الله - في كتابه على استقصاءِ الكلماتِ والجُمَلِ في الأحاديثِ في «الكتاب» على أنَّه استشهادٌ بالحديث، من غير أنْ يَرفعَ سيبويه شيئًا منها إلى النّبيّ عليه السّلام، وهو في كلّ ذلك يَحْرص على أنَّ روايةَ الحديث بالمعنى، إنّما تُبنى على الأحاديث الصّحيحة فقط، وقد أوفى في صنيعه هذا على الغاية كما نرى بعد قليل.

---

(٣٦) أوّل من أشار إلى ذلك من المعاصرين الباحثُ عثمان الفكي با بكر. انظر: «احتجاج النّحويين بالحديث»، محمود حسني، ص٤٦.

(٣٧) ارتكاز الفكر النّحويّ، ص١٢٣، وانظر ما بعدها.

(٣٨) السّابق، ص١٢٨.

إذن، تَعامَلَ سيبويه مع الحديث على أنَّه لغة من لغات العرب، دون أنْ يرفعَه إلى رسول الله ﷺ وينسبَه إليه، وفي ذلك غُنيةٌ عن الوقوع في مَحاكم المُحَدّثين وجَرْحهم وتَعْديلهم؛ فإنْ كانَ المَنقولُ صحيحًا فصحيحٌ، وإنْ كان غير ذلك فهو على طريقة العرب في النَّظم والتَّركيب. وهذا ما نَهَض إليه المؤلّف في الكشف عن الكلماتِ والجُملِ والعباراتِ التي لها اتّصالٌ وثيق بحديثٍ أو أثر، كي يؤكّد ما ذهبَ إليه من صحّة الاحتجاج بالحديث مطلقًا.

وأشيرُ هنا إلى أنَّ الباحثَ عثمان الفكي بابكر، أثبتَ في رسالته العلميَّة «الاستشهاد في النّحو العربي: أصول النّحاة ومناهجهم»[٣٩]، ثلاثة أحاديثَ احتجَّ بها سيبويه على قواعد نحويَّة (الأحاديث: ١، ٢، ٣ الآتية)، وتبعه أحمد راتب النّفاخ وأضاف في فهرسه حديثين آخرين (الحديثان: ٤، ٥)[٤٠]، وأثبتَ محمود حسني بعدهما ثلاثة أحاديثَ (٦، ٧، ٨)[٤١]، ثمَّ أضاف الشّيخ عبد السلام هارون حديثًا آخر (الحديث: ٩)[٤٢]. وأضاف علي النّجدي ناصف – وهو أوَّلُ مَن فَهْرس للكتاب: الآيات القرآنيّة، والشّعر والرّجز – أضافَ – في الطّبعة الثانية لكتابه – فهرسًا للحديث، أثبت فيه خمسة أحاديث، هي ذوات الأرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٦)[٤٣]، دون إثبات الحديثين (٥، ٧).

وأُثبتُ هنا هذه الأحاديثَ (التّسعة) على طريقة سيبويه في عَرْضها وتقديمها، وهي:

---

(٣٩) رسالة (ماجستير)، قدّمت لكليَّة دار العلوم بجامعة القاهرة، سنة ١٩٦٩م، ولم أطّلع عليها.

(٤٠) انظر: فهرس شواهد سيبويه، النّفاخ، ص٥٧–٥٨.

(٤١) انظر: «احتجاج النّحويين بالحديث»، محمود حسني، ص٥٦، ٥٧.

(٤٢) انظر: كتاب سيبويه (فهرس الحديث)، ٥/ ٢٩.

(٤٣) انظر: سيبويه إمام النّحاة، ص٢١٠،

١- «ومثلُ ذلك: (ما مِنْ أيّامٍ أحبَّ إلى اللهِ فيها الصَّومُ منه في عَشْر ذي الحجَّة)»[٤٤].

٢- «وأمَّا قولُهم: (كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرة، حتّى يكونَ أبواهُ هما اللذانِ يُهوّدانه ويُنصّرانه)»[٤٥].

٣- «ومثلُ ذلك: (ونَخلعُ ونتركُ مَن يَفْجرُك)»[٤٦].

٤- «وأمَّا (سُبُّوحًا قُدُّوسًا ربَّ الملائكةِ والرُّوح)[٤٧]، فليس بمنزلة (سُبحانَ الله)». وقال: «ومن العربِ مَن يرفعُ فيقول: (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ربُّ الملائكةِ والرُّوح)»[٤٨].

٥- «وتقول: (إنّي عبدُالله آكلًا كما يأكلُ العبدُ، وشاربًا كما يشربُ العبدُ)»[٤٩].

٦- «فإنْ أردتَ حكايةَ هذه الحروف تَرَكْتَها على حالها كما قال: (إنَّ الله يَنْهاكم عن قيلَ وقالَ)، ومنهم مَن يقول: (عن قيلٍ وقالٍ؛ لَمّا جعله اسمًا)»[٥٠].

٧- «فأمَّا ما جاء من المؤنَّث لا يقعُ إلَّا لمذكَّرٍ وصفًا، فكأنَّه في الأصلِ صفةٌ لسلعةٍ أو نفس، كما قال: (لا يدخلُ الجنَّةَ إلّا نفسٌ مؤمنة)»[٥١].

---

(٤٤) كتاب سيبويه، ٢/ ٣٢، وانظر: الارتكاز، (ش٥٣)، ص٢٩٨.

(٤٥) كتاب سيبويه، ٢/ ٣٩٣، وانظر: الارتكاز، (ش٧٧)، ص٣٥٥.

(٤٦) كتاب سيبويه، ١/ ٧٤، وانظر: الارتكاز، (ش٧)، ص١٨٥.

(٤٧) كتاب سيبويه، ١/ ٣٢٧، وانظر: الارتكاز، (ش٣٣)، ص٢٥٠.

(٤٨) كتاب سيبويه، ١/ ٣٢٧، وانظر: الارتكاز، (ش٣٣)، ص٢٥٠.

(٤٩) كتاب سيبويه، ٢/ ٨٠، وانظر: الارتكاز، (ش٥٥)، ص٣٠٦.

(٥٠) كتاب سيبويه، ٣/ ٢٦٨، وانظر: الارتكاز، (ش٩٣)، ص٣٩٢.

(٥١) كتاب سيبويه، ٣/ ٢٣٧، وانظر: الارتكاز، (ش٨٩)، ص٣٨٧.

٨- «وتقول: (لبّيك إنَّ الحمدَ والنّعمة لك)، وإنْ شئت قلت: أنَّ»[٥٢].

٩- «ومثل ذلك: (فبها ونِعْمَت)، إنَّما أصلُها: (فبها ونَعِمَتْ)»[٥٣].

١٠- ثمَّ أضاف محمّد ضاري حمّادي إليها[٥٤]:

١١- «وإنْ شئتَ رَفعتَه على سَعَة الكلام، كما قال: صِيدَ عليه الليلُ والنّهار، وهو (نهارُه صائمٌ وليلُه قائم)»[٥٥].

١٢- «وذلك قولك: (النّاسُ مَجزيّون بأعمالهم، إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرّ)»[٥٦].

١٣- «ومن ذلك: (اللهُ أكبرُ دعوةُ الحقّ)»[٥٧].

١٤- «وتقول: (قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها)»[٥٨].

١٥- «وأمَّا حَيَّهَلَ التي للأمر، فمن شيئين، يدلُّك على ذلك: (حيَّ على الصّلاة)»[٥٩].

١٦- ثمَّ أضافت خديجةُ الحديثيّ[٦٠]:

١٧- «وتقول: لا مثلَه رجلٌ، إذا حَمَلتَه على الموضع، كما قال بعضُ

---

(٥٢) كتاب سيبويه، ٣/ ١٢٨، وانظر: الارتكاز، (ش٨٠)، ص٣٦٤.

(٥٣) كتاب سيبويه، ٤/ ١١٦، وفي الكتاب: «فيها ونِعْمت... فيها ونَعِمَتْ» بالياء، وهو سَهوٌ من المحقّق. وفي نسخة البَكّاء (مج٥، ق٢، ص٤٣٩): «فبها ونِعْمت... فبها ونَعِمَتْ» بالباء، وانظر: الارتكاز، (ش١١٩)، ص٤٥٣.

(٥٤) انظر له: الحديث النّبويّ الشّريف، ص٣٤٤-٣٣٤٧.

(٥٥) كتاب سيبويه، ١/ ١٦٠، وانظر: الارتكاز، (ش١١)، ص١٩٦.

(٥٦) كتاب سيبويه، ١/ ٢٥٨، وانظر: الارتكاز، (ش١٨)، ص٢١٤.

(٥٧) كتاب سيبويه، ١/ ٣٨١، وانظر: الارتكاز، (ش٥١)، ص٢٩٢.

(٥٨) كتاب سيبويه، ٢/ ٢٩٧، وانظر: الارتكاز، (ش٦٩)، ص٣٣٢.

(٥٩) كتاب سيبويه، ٣/ ٣٠٠، وانظر: الارتكاز، (ش٩٤)، ص٣٩٦.

(٦٠) انظر لها: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث، ص٦٧، ٦٩.

العرب: (لا حولَ ولا قوَّةٌ إلّا بالله)»[٦١].

وهكذا، تواردت الزّياداتُ من باحث إلى آخر، حتّى أوصلها الدّكتور إسماعيل فهمي في بحثه «الحديث النّبويّ في كتاب سيبويه»[٦٢] إلى (٣٥) خمسةٍ وثلاثين حديثًا، وبلغَ الغاية في إيرادها الدّكتور فجّال رحمه الله، فنافت عنده على الثلاثين ومئةٍ، بين كلمةٍ من حديث، وجملةٍ، وحديثٍ وأثر.

ثالثًا: شواهد الارتكاز

يُلحظ من صنيع الشّيخ في هذا المجموع الوافي، أنَّ سيبويه –وإنْ ترك حلقة حَمّاد بن سَلَمة في الحديث– بقي على صلةٍ وثيقة به، وشَكّلَ جزءًا من شخصيَّته العلميَّة، بل كانَ عنده مُقدَّمًا ومُرتَكَزًا أسوةً بالآيات القرآنيَّة وكلام العرب، إذْ جَعَلَ الحديثَ في صورته التي استَشْهدَ بها جزءًا من كلامهم المَنثور، ولم يَرفع شيئًا منه إلى الرّسول عليه السَّلام، أو إلى أحدٍ من أصحابه رضوانُ الله عليهم، وهي طريقةٌ التزمَ بها عند الاستشهاد والاحتجاج في كلِّ كتابه.

وقد جاءت الشّواهد التي أحصاها الشّيخ فجّال وَفَاقَ فيها مَن سبقوه، في (١٣٧) سبعةٍ وثلاثين ومئةِ أسلوبٍ أو نَصٍّ موزَّعة على أربعة أنواع[٦٣]:

– النّوع الأوَّل: نصوصٌ موافقة لِمَا ورد في دواوين السُّنَّة، وفيها موضعُ الشّاهد، وهذا النّوع أكثرُها، وعدَّتُها (١٠٠) مئةُ نَصّ.

– النّوع الثّاني: نصوصٌ قريبة من النّصوص الواردة في دواوين السُّنَّة، وفيها موضع الشّاهد، وعدَّتُها (٣٥) خمسةٌ وثلاثون نَصًّا.

---

(٦١) كتاب سيبويه، ٢/ ٢٩٢، وانظر: الارتكاز، (ش٦٧)، ص٣٢٩.

(٦٢) نشر في مجلة كلية الآداب بسوهاج، ع٢٢/ مارس ١٩٩٩م، ولم أطّلع عليه.

(٦٣) انظر: ارتكاز الفكر النّحويّ، ص٥١٦ وما بعدها.

– النّوع الثّالث: نصوصٌ نُسبت إلى سيبويه، غير موجودة في نسخ الكتاب المطبوعة، وعدّتها حديث واحد، هو (بَيِّنَتُك أو يَمينُه/ ش١٠)، مع أنَّ المَنصوص عليه في الكتاب هو (شاهداك/ ش٩)، ويُقوّيه روايةٌ عند مسلم: شاهداكَ أو يَمينُه(٦٤)، عن ابن مسعود. وهذا يعني أنَّ استشهاد سيبويه له صحيح؛ قال النَّوويّ: «معناه: لكَ ما يَشْهدُ به شاهداكَ أو يَمينُه»(٦٥).

– النّوع الرّابع: نصوصٌ نُصَّ على أنَّها أحاديث في الكتاب من قِبَل النّحويّين، لكنَّها غير موجودة في دواوين السُّنّة، وعدّتها أسلوب (حديث) واحد، هو (إنَّ الفُكاهةَ مَقْودةٌ إلى الأذى/ ش١٣٧)، نَصَّ على أنَّه حديثٌ أبو الفداء في «الكُنّاش»(٦٦)، ورأيتُه في «عقود الزّبرجد» للسّيوطي(٦٧)، وليس موجودًا في «المُسْند» للإمام أحمد، مع أنَّ كتاب «عُقود الزّبرجد» موضوع لإعراب الحديث فيه.

أمَّا النّوعان الأوّل والثاني، فقد جاءت فيهما النُّصوصُ متداخلة بين حديثٍ وأثر، وأقوالُ الصّحابة منها متداخلةٌ في سياق الأحاديث، وكان بوسع الشّيخ أن يَفْصل في كلّ نوعٍ منهما بين الحديث والأثر؛ إذْ جاءت عدَّة الآثار في النَّوعِ الأوّلِ المُوافقِ لِمَا وَرَد في دواوين السّنّة (٤٠) أثرًا من مَجْموع (١٠٠) مئة نَصّ، و(١٢) اثني عشر أثرًا من مَجْموع (٣٥) نصًّا في النّوع الثاني القريب من ألفاظ النُّصوص.

---

(٦٤) انظر: صحيح مسلم (٢٢١– ١٣٨).

(٦٥) المنهاج شرح صحيح مسلم، ٢/ ١٦٠.

(٦٦) انظر: الكُنّاش في فنّي النّحو والصّرف، ٢/ ٢٧٤.

(٦٧) انظر: عقود الزّبرجد في إعراب الحديث، ٣/ ٢٧٨، ٢٧٩، تحت عنوان: «أحاديثُ مُرسلة لم يُقف على صحابتها، ولا على أسانيدها، وآثارٌ».

فمن الآثار في النَّوع الأوَّل «رَجَعَ القَهْقرى»[٦٨]، في نيابة نوع المصدر عنه، في حديث سهل السّاعديّ، أنَّ أبا بكر تقدَّم يُصلّي في النّاس، فلمَّا عَلِمَ أنَّ رسول الله في الصَّفّ رَجَعَ القَهْقرى. و«مَرحبًا وأهلًا»[٦٩]، في المنصوبِ على إضمارِ فعلٍ متروك، في حديث أبي هريرة، أنَّ امرأة من الأنصار رَحَّبت برسول الله ﷺ وبصاحبيه. و«قومٌ مَشْيَخَة»[٧٠]، في وقوع الاسم صفةً لموصوفٍ غير عاملٍ فيه، في حديث ابن عبّاس، أنَّ ابن الخطّاب قال: ادعُ لي مَن كانَ ها هنا من مَشْيَخة قريشٍ من مُهاجرة الفتح. و«وا انقطاعَ ظَهْرياه»[٧١]، في النُّدبة، في حديث عمرو بن شرحبيل، أنَّ أبا بكر قالها لَمَّا أُصيبَ سعدُ بن معاذ، فقال له النبيُّ عليه السّلام: مَهْ يا أبا بكر. ومنها «كلَّمتُه فاهُ إلى فيَّ» (ش٤٨)، و«هو نَسيجُ وَحدِه» (ش٤٩) بالإضافة، و«ما مَنَعك أنْ تأتيَنا» (ش٨٥)، و«لقيتُه كَفَّة كَفَّة» (٩٦)، وغيرها.

ومنها على النّوع الثّاني: «قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها»[٧٢]، كلامٌ مَنسوبٌ إلى عمرَ بنِ الخطّاب، ثمَّ صارَ يُضربُ مثلًا عند كلِّ أمرٍ عسير[٧٣]. وقولُ المغيرةَ بنِ شعبة: «إنَّ اللهَ يَنْهاكم عن قيلَ وقالَ» (ش٩٣)، وقولُ أبي بكر: «لا ها الله ذا» (ش١٠١)، ومنها: «فَأَنزِلنْ سكينةً علينا»[٧٤]، في رَجَز عبدالله بن رواحة، تَمثَّل به الرَّسولُ ﷺ وهم يَحْفرون الخندق، وليس من لفظه، وغيرها.

(٦٨) كتاب سيبويه، ١/ ٣٥، وانظر: الارتكاز، (ش٣)، ص١٦٥.
(٦٩) كتاب سيبويه، ١/ ٢٩٥، وانظر: الارتكاز، (ش٢٢)، ص٢٢٤.
(٧٠) كتاب سيبويه، ٢/ ٣٥، وانظر: الارتكاز، (ش٥٢)، ص٢٩٦.
(٧١) كتاب سيبويه، ٢/ ٢٢٢، وانظر: الارتكاز، (ش٦٥)، ص٣٢٥.
(٧٢) كتاب سيبويه، ٢/ ٢٩٧، وانظر: الارتكاز، (ش٦٩)، ص٣٣٢.
(٧٣) انظر: حاشية الصبّان، ٢/ ٦.
(٧٤) كتاب سيبويه، ٣/ ٥٠٩، وانظر: الارتكاز، (ش١٠٢)، ص٤٢٨.

وهـذا التّحـرّي مـن الشّـيخ فـي عبـارة سـيبويه ومتابعتهـا فـي مُـدوّنات النّحويين وكُتُب السُّنّة، يَدلُّ على ثقته أنَّ الحديثَ النّبويّ لم يكن بمنأى عـن تفكير النّحاة الأوّلين واستشهادهم به، وإنَّ نَصّه على إشكاليَّة وجودِ النّصَّـين في النّوعين الثالث والرابع، أو عدمِ وجودِهما، يؤكّد ضُلوع سيبويه فـي نَقْـل الحديث وإنْ لم ينسبه ويرفعه إلى الرّسول عليه السّلام.

ويبدو أنَّ الحُكمَ على نَصٍّ ما في «الكتاب» أنَّه حديث، ولم يُنَصَّ عليـه أنّـه كذلك – فيه تَحكُّمٌ، إذْ تكفي الإشـارة إلـى بعـض الأحاديـث البيّنـة المشـتهرة، لإبطـال دَعْـوى أبـي حيّـان وشـيخه ابـن الضّـائع، فـي عـدم احتجـاج الأوّلـين بالحديث، وأنّه لم يَسْلك أحدٌ من المتقدّمين والمتأخّرين طريقة ابـن مالـك فـي هذا الشّأن(٧٥)، وذلك غيرُ صـحيح؛ إذْ بلـغَ فجّـالٌ وُسْـعَه فـي قـراءة «الكتـاب» ومُعاينةِ نُصوصِه، للوقوفِ علـى مـا يَقْطـع بـأنَّ نَصًّـا مـا (كلمـةً، أو كلمتـين، أو جملةً، أو تركيبًا) هو حديث، فجاء عملُه وافيًا في سـياق الاحتجـاج بالحـديث، وأنَّ سيبويه – وهو ابنُ الحـديث أوَّلًا – كانـت لا تَغيـبُ عنـه نُصوصُـه، لـذلك استشهدَ بها وعَدَّها من كلام العرب؛ إمَّا على طريقتِـه بعـدم التّعيـين فـي نسـبتِها إلى أصحابها وهذا أقرب، وإمَّا تَحرُّزًا من الوقوع في الخطأ والزّلل، وهـو أبعـد، وبخاصَّة أنَّ بعضَ النُّصوص لا يُخْتلف فيها أنّها أحاديث، من ذلك: «لا يَـدْخلُ الجنَّةَ إلّا نفسٌ مُسْلمة»، و«ما مِنْ أيّامٍ أحبَّ إلى اللهِ فيها الصَّومُ منه في عَشْـر ذي الحجَّة»، و«كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرة، حتّى يكونَ أبـواهُ همـا اللـذان يُهوّدانـه ويُنصّـرانه»، «ونَخلـعُ ونتـركُ مَـن يَفْجـرُك»، و«سُـبُّوحٌ قُـدُّوسٌ ربُّ الملائكـةِ والرُّوح»، و«إنَّ الله يَنْهاكم عن قيلَ وقالَ»، و«لبّيـك، إنَّ الحمـدَ والنّعمـة لـك»،

(٧٥) انظر: التّذييل والتّكميل لأبي حيّان، ١٦/ ١٥٢.

و«فبها ونِعْمَت»، كما مرَّ سابقًا، و«كنْ عبدَالله المقتولَ»[٧٦]، و«نِعْم الرَّجلُ عبدُالله»[٧٧]، و«يا لَكاعِ»، و«لُكَع»[٧٨].

وثمَّة تراكيبُ وعبارات قيلت في سياقات حديثيَّة معيَّنة، وقائلها الأوَّلُ ليس رسولَ الله ﷺ ولا الصّحابة الكرام، جاءت على صورةِ مَثَلٍ، والمثلُ يُحفظُ ويُروى على أنّه من كلام العرب، ومَظانُّه كتبُ الأمثال، من ذلك قولهم:

- «النّاسُ مَجزيّون بأعمالهم، إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرّ»[٧٩]، أو «المرءُ مَجزيّ بعمله، إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرّ»، كما في «التّوضيح» لابن مالك[٨٠]، وليس بحديث، قال السّخاويّ فيه: «ووقَعَ في كُتب النّحاة كشروح الألفيَّة وتوضيحها»[٨١]، وقال الصّبّان: «قالَ شيخُنا السّيِّد: «المَرءُ مَجزيٌّ بعمله» ليس حديثًا وإنْ صحَّ معناه، قاله القليوبيّ، ولذلك حكاه الحافظ في «الهَمْع» بلفظ قيل»[٨٢]. وفيه عَتبَ فجّال على النّحويّين أنَّهم اقتصروا على هذا الحديث الذي لم يَثْبت رَفعُه للنّبيّ عليه السّلام[٨٣]، وغيرُه في مُدوّنات الحديث شواهدُ على هذه الظّاهرة، منها قوله عليه السّلام، من حديث سعد بن عُبيد: «لا يَتمنّى أحدُكم الموتَ؛ إمَّا مُحسنًا فلعلَّه يزداد، وإمَّا مُسيئًا فلعلَّه يَسْتَعْتب»[٨٤].

---

(٧٦) كتاب سيبويه، ١/ ٢٦٤، وانظر: الارتكاز، (ش١٩)، ص٢١٨.

(٧٧) كتاب سيبويه، ٢/ ١٧٦، وانظر: الارتكاز، (ش٥٧)، ص٣١٠.

(٧٨) كتاب سيبويه، ٢/ ١٩٨، وانظر: الارتكاز، الشّاهدان (٥٩، ٦٠)، ص٣١٥.

(٧٩) كتاب سيبويه، ١/ ٢٥٨، وانظر: الارتكاز، (ش١٨)، ص٢١٤.

(٨٠) انظر: شواهد التّوضيح والتّصحيح، ص٧١.

(٨١) المقاصد الحسنة، ص١٧٣.

(٨٢) حاشية الصبّان، ١/ ٣٥٦.

(٨٣) انظر: السّير الحثيث، ١/ ٢٨٣.

(٨٤) صحيح البخاري، (٧٢٣٥).

– ومن ذلك «عسى الغويرُ أبؤسًا»[٨٥]، هو في أصله مَثَلٌ، من قول الزَّبَّاء حين قَالت لقومها عند رجوع «قَصيرٍ» من العراق وبات بالغُوَير: «عَسَى الغُويرُ أبؤسًا»، أي: لعلَّ الشرَّ يأتيكم من قبل الغار. وصار مثلًا يُضرب للرَّجل يُقَال له: لعلَّ الشرَّ جاء من قبلك.

– ومنها «أغُدَّةً كغدَّة البعيرِ، وموتًا في بيتِ سلوليَّة؟»[٨٦]، في باب انتصاب المصدر مع فعلٍ مُضمر، مَثَلٌ قاله عامرُ بنُ الطُّفيل بعد مَقتلته المسلمين يومَ بئرِ مَعونة، ويُضربُ في خَصْلتين إحداهما شَرٌّ من الأخرى.

– أمَّا «طلحةُ الطَّلَحات» الواردُ في باب جَمْعِ الاسم المنتهي بتاءٍ جَمْعَ مؤنّث سالمًا، ويُعرّف بالألف واللام[٨٧]، فهو ليس نَصًّا في حديث، بل هو كُنيةُ صَفيَّة بنت الحارث بن طلحةَ بنِ أبي طلحة العَبدريَّة[٨٨]، فقد أخرج الإمام أحمدُ في «المسند» أنَّ عائشة رضي الله عنها، نَزلتْ على صفيَّةَ أمِّ طلحة الطّلَحات، فرأت بناتٍ لها يُصلّين بغير خُمُر. قال: فقالت عائشةُ: لا تُصلّيَنَّ جاريةٌ منهنَّ إلّا في خمار... الحديث[٨٩]. و«طلحةُ الطَّلَحات»[٩٠]، هو طلحةُ بن عبدالله بن خلف الخُزاعيّ، أحدُ الأجواد الأسخياء المفضَّلين المشهورين، تابعيٌّ، وأميرٌ أمويّ، وَلي سِجِستانَ، وفيه قال ابنُ قيسٍ الرُّقيّات:

رَحمَ اللهُ أعظمًا دَفَنوها بسجستانَ طَلحةِ الطَّلَحاتِ[٩١]

(٨٥) كتاب سيبويه، ١/ ٥١، وانظر: الارتكاز، (ش٤)، ص١٧٢، ومجمع الأمثال للميدانيّ، ٢/ ٧.

(٨٦) كتاب سيبويه، ١/ ٣٣٨، وانظر: الارتكاز، (ش٣٨)، ص٢٦١، ومجمع الأمثال للميدانيّ، ٢/ ٥٧.

(٨٧) انظر: كتاب سيبويه، ٣/ ٣٩٤، والارتكاز، (ش٦٤)، ص٣٢٣.

(٨٨) انظر ترجمتها: الإصابة، ٨/ ٢٠٩.

(٨٩) انظر: مسند أحمد، الحديث (٢٤٦٤٦).

(٩٠) انظر ترجمته: الوافي بالوفيات، ١٦/ ٢٧٥.

(٩١) انظر ديوانه، ص٢٠.

إذن، فهذه أربعةُ نصوصٍ من نثر كلام العرب، وهي الشّواهد (٤، ١٨، ٣٨، ٦٤)، لا يُمكن عَدُّها من حديثٍ أو أثرٍ وقد وردت في النّوع الأوّل. وعليه، فإنَّ النّصوصَ الواردة فيه تُصبح (٩٦) ستَّةً وتسعين نَصًّا، ومجموع النّصوص في الكتاب يغدو (١٣٣) ثلاثة وثلاثين ومئةَ نَصٍّ.

هذا، والله أعلم.

الخاتمة:

وقفتُ في هذا البحث عند ظاهرة الاحتجاجِ بالحديثِ النّبويّ في كتاب «ارتكاز الفكر النّحويّ على الحديث والأثر في كتاب سيبويه»، وانتصارِ الشّيخ محمود فَجّال لها فيه، من خلال وقوفه على نماذجَ حديثيَّةٍ كثيرةٍ.

وتبيَّن لي أنَّ الشّيخ - رحمه الله - وهو يُجهد نفسه في ميدانِ الحديث، كان على وَعيٍ كبيرٍ بعلومِه وفنونه، ما أهَّلَه لمراجعة كتاب سيبويه واستخراجِ عباراتٍ ونماذجَ منه لها ارتباطٌ وثيقٌ بالحديثِ لغةً ونَصًّا، وهو جهدٌ لم يَسْبقه إليه أحدٌ من النّحاة القدامى والمعاصرين، ولا يَقومُ به إلّا من أفرغَ نفسَه من كلّ شيءٍ سواه، وهو ما غلبَ عليه - أحسنَ الله إليه - منذُ حصوله على العالِميَّة في الأزهر الشّريف عام ١٩٧٨م؛ فقد كان الحديثُ وُكدَه وهِجّيراه حيثما حَلَّ وارتحل.

وإنَّ هذه الطّائفة من النّماذج الموافقة للحديثِ والأثرِ كلًّا أو جزءًا، تؤكّد أمرين:

- أحدهما: احتجاج سيبويه بالحديث والأثر وإنْ لم يَرْفعهما إلى النّبيّ عليه السّلام والصّحابة الكرام.
- وثانيهما: إبطالٌ لزعم أبي حيّانٍ وشيخِه ابن الضّائع؛ في أنَّ الاحتجاج بالحديث ليس من شأن أئمَّة المِصْرينِ البصرة والكوفة،

ولا النّحاة السّابقين عمومًا؛ وبخاصَّة أنَّ أبا حيّانٍ نفسَه استشهدَ بالحديث (٥٦) ستًّا وخمسين مرَّة في كتابه «الارتشاف»، و(٢٦) وستًّا وعشرين مرَّة في «التّذكرة».

ويبدو أنَّ سيبويه - وإنْ تَركَ حلقة حَمّاد بن سلمةَ في الحديث - ظلَّ الحديثُ يَستفزُّه حتّى شَكَّلَ ظاهرةً في تَكوينه العلميّ وثقافته اللغويَّة؛ فاللحنُ في الحديث هو الذي دَفعه إلى النَّحو واللغة؛ فأنّى له أنْ يَنْصرف عنه وكانَ سببًا في إغنائه النّحويّ واللغويّ؟!

وثَمَّة عباراتٌ ونماذجُ قليلة جعلها الشّيخُ في القائمةِ المُسْتخرَجة من الكتاب، وقد جاءت نَصًّا في الحديث والأثر، وليست منه، منها: «عسى الغويرُ أبؤسًا» للزَّبّاء، و«أغُدَّةً كغدَّة البعيرِ، وموتًا في بيتِ سلوليَّة؟» لعامر بن الطُّفيل المشرك- ولعلَّ مثلها من صميم كلام العرب، وأبعد منها إلى الحديث والأثر.

ثمَّ إنَّ هناك نَصًّا من النّحاة على أنَّ عبارةً ما حديثٌ، وقد أشار الشّيخ إلى عبارة (إنَّ الفُكاهةَ مَقْودةٌ إلى الأذى/ ش١٣٧/ النّوع الرّابع) في بعض كتب النّحويين، وليست مقيّدة في مدوّنات المُحدِّثين. وقد وجدتُ هذا النصَّ في «عقود الزّبرجد» للسّيوطيّ، وليس موجودًا في «المُسْند» للإمام أحمد، مع أنَّ كتاب العُقود موضوع لإعراب الحديث فيه. ولعلَّ هذه ظاهرةٌ عند النّحاة تستدعي الاهتمام والبحث، وهي احتجاجُهم بأحاديثَ لم ترد في مُدوّنات المُحدِّثين. ومثلُها ذكرُهم أحاديثَ في «الكتاب» غير موجودة فيه، من ذلك شاهدٌ ورد في النّوع الثالث: (بَيّنتُك أو يَمينه/ ش١٠).

ولو أنَّ الشّيخ فَصَلَ بين الحديث والأثر في النَّوعين الأوّل والثّاني لكان أحسن، حتّى يُتَبيَّن لفظُ الرّسول أو معناه من لفظ الصّحابة ومعانيهم.

وبَعدُ، فإنَّ صنيعَ الشّيخ هذا يُحفّز الباحثين على متابعةِ النّحويين الموالين لسيبويه، ومنهم المبرّد في «المُقتضَب»، وابنُ السّرّاج في «الأصول» وغيرهما، للوقوفِ في مُصنّفاتهم على عباراتٍ ونماذجَ أخرى في الحديث والأثر.

* * *

المصادر والمراجع

الكتب:

- الأندلسيّ، أبو حيّان محمّد بن يوسف. «التّذييل والتّكميل في شرح التَّسهيل (ج١٦)». تحقيق حسن هنداويّ. (ط١، الرياض: دار كنوز إشبيلية، ٢٠١٩م).
- البخاريّ، أبو عبدالله محمّد بن إسماعيل. «صحيح البخاريّ». اعتنى به أبو صهيب الكرميّ. (د.ط.، الرياض: بيت الأفكار الدّوليَّة، ١٩٩٨م).
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. «تخريج أحاديث الرّضي في شرح الكافية». تحقيق محمود فجّال. (ط١، الدمّام: نادي المنطقة الشّرقيّة الأدبي، ١٩٩٥م).
- ابن حجر العسقلانيّ، شهاب الدّين أحمد بن عليّ. «الإصابة في تمييز الصَّحابة». تحقيق عادل أحمد وعلي مُعوّض. (ط١، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ١٤١٥هـ).
- الحديثي، خديجة بنت عبد الرَّزاق. «موقف النّحاة من الاحتجاج

بالحديث النّبويّ الشريف». (د.ط. وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة: دار الرّشيد، ١٩٨١م).

- حمّادي، محمد بن ضاري. «الحديث النّبويّ الشّريف وأثره في الدّراسات اللغويّة والنّحويّة». (ط١، بيروت: مؤسّسة المطبوعات العربيَّة، ١٩٨٢م).
- ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد. «المسند». تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م).
- الدَّماميني، بدر الدّين محمّد بن أبي بكر. «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد». تحقيق محمّد المفدّى. (د.ط. القاهرة: ١٩٧٦م).
- الرّقيّات، عبيد الله بن قيس. «ديوانه». تحقيق محمّد يوسف نجم. (د.ط. بيروت: دار صادر، د.ت).
- السّخاويّ، شمس الدين محمد بن عبد الرَّحمن. «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة». تحقيق محمد عثمان الخشت. (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. «الكتاب». تحقيق عبد السلام هارون. (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. «الكتاب». تحقيق محمّد كاظم البكّاء. (ط١، بيروت: مكتبة زين الحقوقيَّة والأدبيَّة، ٢٠١٥م).
- السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر. «عقود الزّبرجد في إعراب الحديث النّبويّ». تحقيق سلمان القضاة. (ط، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٤م).

- السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر. «الفتح الكبير في ضمّ الزّيادة إلى الجامع الصَّغير». تحقيق يوسف النَّبهانيّ. (ط١، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٣م).
- السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر. «الاقتراح في أصول النّحو وجدله» مذيَّلًا بـ «الإصباح في شرح الاقتراح». تحقيق محمود فجّال. (ط٢، القاهرة: مكتبة الثّقافة الدّينيَّة، ٢٠١٤م).
- صاحب حماة الملك المؤيَّد الأيوبيّ، إسماعيل بن علي. «الكُنّاش في فنّي النّحو والصّرف». تحقيق رياض الخوّام. (د.ط. بيروت: المكتبة العصريّة، ٢٠٠٤م).
- الصّبّان، محمّد بن علي. «حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك». (ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٩٧م).
- الصّفديّ، صلاح الدين خليل بن أيبك. «الوافي بالوفيات». تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (د.ت. بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٠م).
- عبّوش، أحمد بن محمد. «الدّرر الحِسان في تراجم أصحاب السّيّد النبهان». (ط١، بيروت: دار القلم، ٢٠٢٠م).
- الفاسيّ المغربيّ، محمّد بن الطّيّب. «تحرير الرّواية في تقرير الكفاية». تحقيق علي حسين البوّاب. (ط١، الرياض: دار العلوم للطباعة والنّشر، ١٩٨٣م).
- الفاسيّ المغربيّ، محمّد بن الطّيّب. «فيضُ نَشْر الانشراحِ من رَوْض طيِّ الاقتراح». تحقيق محمود فجّال. (ط٢، دبي: دار البحوث للدّراسات الإسلاميَّة وإحياء التّراث، ٢٠٠٢م).
- فجّال، محمود بن يوسف. «الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ». (ط٢،

الرياض: دار أضواء السّلف، ١٩٩٧م).

- فجّال، محمود بن يوسف. «ارتكاز الفكر النّحويّ على الحديث والأثر في كتاب سيبويه». (ط١، الرياض: مطابع شرقان الغامدي، ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٤م).
- فجّال، محمود بن يوسف. «السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربيّ». (ط٢، الرياض: دار أضواء السّلف، ١٩٩٧م).
- ابن مالك، جمال الدّين محمّد بن عبد الله. «شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح». تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي. (ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م).
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد. «مجمع الأمثال». تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. (د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت).
- ناصف، علي النّجدي. «سيبويه إمام النّحاة». (ط٢، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٩م).
- ناظر الجيش، محمّد بن يوسف. «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد». تحقيق علي فاخر وآخرين، (ط١، القاهرة: دار السّلام، ٢٠٠٧م).
- النّفاخ، أحمد راتب. «فهرس شواهد سيبويه». (ط١، بيروت: دار الإرشاد ودار الأمانة، ١٩٧٠م).
- النّوويّ، أبو زكريا يحيى بن شرف. «المنهاج شرح صحيح مسلم». (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ).

الدَّوريّات:

- المغالسة، محمود حسني. «احتجاج النّحويين بالحديث». مجلَّة مجمع

اللغة العربيّة الأردني، ع٢، ١٩٧٩م (٤٢-٦٥).

- النَّبهان، عبد الإله بن أحمد. «ارتكاز الفكر النّحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه». مجلَّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، مج٨٩، ج٣، ٢٠١٦م (٧٦٧-٧٧٣).

* * *